الحوكمة الرشيدة

حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا: التحديات والآفاق

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

الحوكمة الرشيدة
حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا: التحديات والآفاق

د. هند محروس محمد الجلداوي
الجامعة الإسلامية – بمنيسوتا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
(منيسوتا– الولايات المتحدة الأمريكية)

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٤
تاريخ القبول:
٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٤
تاريخ النشر:
١/ ١٢/ ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة الرشيدة، التنمية الاقتصادية، إفريقيا.

المجلد الثاني العدد (١٧)
جمادى الأولى – ١٤٤٦هـ
كانون الأول ٢٠٢٤م

ملخص البحث:

تهتم هذه الدراسة بتحليل حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، وتم فحص البيانات التي تم الحصول عليها من البنك الدولي ومؤشر الحوكمة العالمي. توصلت الدراسة إلى أن معظم هذه المؤشرات كانت ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل، حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر المشاركة والمساءلة على النمو الاقتصادي في أفريقيا. والآثار المترتبة على ذلك في مجال الحوكمة هي أنه ينبغي لواضعي السياسات في أفريقيا أن يشجعوا السياسات الاقتصادية التي تحسن فعالية الحكومة، والرقابة القوية على الفساد، والخدمات العامة النظيفة، وتحسين الصفات التنظيمية.

وقد اشتملت دراستنا على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول منها لدراسة وتتبع المسار التنموي في إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على أصول أزمة التنمية في أفريقيا، وكشف العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي. أما المبحث الثاني، فحاولنا فيه رصد أهم التحديات للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. أما المبحث الثالث والأخير، فقد جاء ليسلط الضوء، آفاق الاقتصاد الإفريقي، ثم تلا ذلك الخاتمة التي تشمل على أهم النتائج والتوصيات، كما ذيلنا دراستنا هذه، بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا العمل.

Governance of economic development in Africa: The challenges and the prospect

Dr. Hend Mahrous Algldawy
University of Islamic of Minnesota
Faculty of Arts and Humanities, (Minnesota - USA)
hendmahrous3@yahoo.com

Received:
25/10/2024
Accepted:
30/10/2024
Published:
1/12/2024

Keywords:
Good governance, economic development, Africa.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (17)
Jumada al-Awwal 1446 H

Absrract

This study focuses on analyzing the governance of economic development in Sub-Saharan Africa, and data obtained from the World Bank and the World Governance Index were examined. The study found that most of these indicators were statistically significant in the long term, as there was a positive correlation between the government effectiveness index, the organizational quality index and the participation and accountability index on economic growth in Africa. The implications for governance are that African policymakers should encourage economic policies that improve government effectiveness, strong controls on corruption, clean public services, and improved regulatory qualities.

Our study consists of three essential sections. The first section is dedicated to studying and tracing the development path in sub-Saharan Africa, focusing on the origins of the development crisis in Africa, and revealing the relationship between governance and economic growth. The second section aims to highlight the most important challenges to economic development in Africa. The third and final section sheds light on the prospects for the African economy. This is followed by a conclusion that presents the key findings and recommendations. We have also included a list of sources and references that were relied upon in preparing this work.

المقدمة:

تتسم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالتنوع الشديد، بحيث تتألف من دول منخفضة الدخل، ودول متوسطة الدخل، ودول مرتفعة الدخل، وتتمتع القارة بموارد طبيعية غنية، كما انها تضم أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وسوق يتضمن ١,٢ مليار شخص، ولديها القدرة على صياغة مسار تنمية جديد، وتسخير إمكانات مواردها وشعوبها.

ولكن، على الرغم من الإمكانات الهائلة للنمو الاقتصادي في إفريقيا، لكنها تواجه تحديات كبيرة تفرضها المخاطر العالمية والإقليمية، وتلعب حوكمة التنمية الاقتصادية دورًا حاسمًا في مواجهة هذه التحديات وتحقيق الأهداف التنموية. يهدف هذا البحث إلى دراسة ماهية حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا، مع التركيز على تحديد التحديات والمخاطر التي تواجهها أفريقيا في هذا المجال ، وتشمل هذه المخاطر تصاعد التوترات الجيوسياسية، وزيادة الصراعات الإقليمية، وعدم الاستقرار السياسي، وكل ذلك يمكن أن يعطل تدفقات التجارة والاستثمار، ويديم الضغوط التضخمية.

ووفقاً لأحدث المستجدات الاقتصادية للبنك الدولي عن القارة الإفريقية، فإن الدول الإفريقية تواجه العديد من التحديات الإنمائية، ومن أهم هذه التحديات غياب حوكمة فعالة، وتُعرف حوكمة التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تُستخدم لإدارة الموارد الاقتصادية، وتوجيه السياسات الاقتصادية، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون الاقتصادية، وعليه تُعد حوكمة التنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق النمو المستدام والعدالة الاجتماعية في إفريقيا، حيث تُساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتقليل الفساد.

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع ليكون محلاً للدراسة إلى عدَّة أسباب، أهمها: أهمية الحوكمة لتحسين الأداء الاقتصادي في أفريقيا؛ لذلك، تعتبر الحوكمة الجيدة أمرًا حاسمًا لتحسين الأداء الاقتصادي في أفريقيا من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وبيئة الأعمال

وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتوفير الخدمات العامة بكفاءة. هذا الموضوع مهم لأن الحوكمة الرشيدة هي أساس التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة الأفريقية.

مجال وزمان الدراسة:

شملت هذه الدراسة دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهى دول متباينة في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،. أما من زاوية الزمن لفترة الدراسة، فقد اخترنا فترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، كإطار زمني لهذه الدراسة، واستخدمت الدراسة بيانات سنوية عن مؤشرات الحوكمة.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها تسلط الضوء على حوكمة التنمية الاقتصادية التي تعد من أهم العوامل التي تُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في إفريقيا. كما تحاول – أيضا – إبراز أهم المشاكل والتحديات التي تواجه حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا، مثل الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، ونقص البنية التحتية. وكما تهدف هذه الدراسة أيضا، إلى تقييم السياسات الإنمائية لأفريقيا ، وتحديد ماهية حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا،و سيتمّ تحليل مفهوم حوكمة التنمية الاقتصادية في سياق إفريقيا، مع التركيز على العوامل الرئيسية التي تُؤثر على فعالية هذه الحوكمة.

منهجية وأدوات الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، تم الاعتماد على هذا المنهج لتحديد مفاهيم ومؤشرات الحوكمة وأثرها على التنمية في أفريقيا، بحيث سيتم تحليل البيانات والمعلومات الثانوية المتاحة من مصادر موثوقة. ستتضمن المصادر مقالات علمية، وتقارير حكومية، ومواد إعلامية، ودراسات سابقة ذات الصلة .

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أيُّ دراسة من صعوبات، وقد كانت أولى الصعوبات التي وجهتنا، هي

صعوبة تتمثل في عدم وجود إحصائيات دقيقة تقدر حجم التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو أمر يرجع في جانب منه إلى أنَّ أفريقيا لا تزال هي المنطقة العالمية التي تتمتع بأقل توافر للإحصاءات الحيوية الموثوقة والحديثة والمستمرة، وعلى الرغم من العديد من الدراسات التي أجريت بشأن الصلة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، ظلت الأدبيات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محدودة، ولاتزال أفريقيا تتمتع بأدنى مستوى من توافر الإحصاءات الحيوية بين جميع مناطق العالم.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يرى كثيرمن المتخصصين أن الحوكمة عامل مهم للتنمية للدول الأفريقية، وتتلخص إشكالية الدراسة من خلال السؤال الآتي:كيف يمكن تعزيز حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا؟ .ومقاربتنا لهذه الإشكالية، تستدعي معالجة القضايا التالية:

١. الكشف عن المسار التنموي في إفريقيا .

٢. أبرز التحديات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

٣. ماذا يوجد من مخاطر في إفريقيا جنوب الصحراء؟

٤. إظهار آفاق التحسين النمو الاقتصادي في **إفريقيا.**

وما من شك، أنَّ هذا العمل بالرغم من حرصنا على جودته تعتريه مجموعة من النواقص، والعيوب، كونه عملاً بشرياً يعتري صاحبه التعب والإرهاق، ويعرض له السهو والغفلة، وسوء التقدير، فمعذرة عن كل الهنات التي قد تطالعونها أو تكتشفونها. ولا يسعنا في النهاية، سوى الاعتذار لكم بما اعتذر به مؤرخنا المغربي ابن عذارى المراكشي: إنْ كنت اقتصرتُ فيما اختصرت، فعذراً فيما ظهر من تقصير، وباعٍ قصيرٍ، فإنَّ الذهن كليل، والقلب شغيل..، ولكنني لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرَّاً، وحسبي الاعتراف، فهو سبيل الإنصاف. نسألُ الله الإرشاد إلى سوء السبيل، فهو حسبي ونِعم الوكيل.

المبحث الأول: (المسار التنموي في إفريقيا)

أولاً- أصول أزمة التنمية في أفريقيا:

في مفهوم الدولة التنموية، اعتبرت التنمية الاقتصادية مشروعاً للدولةمنذ الستينيات والسبعينيات، قامت الدولة التنموية على افتراض أن الدولة ستأخذ زمام المبادرة في تعزيز التنمية الاقتصادية، على أساس وجود طبقة رواد أعمال أقل تطوراً، وغياب طبقة رأسمالية وطنية، والشك في أن رأس المال الأجنبي سوف يجمع الثروة ولا يستخدم مصلحة البل] لأغراض أخرى . أكان للاقتصاد الأسبقية على السياسة، وكان يُنظر إلى المؤسسات الديمقراطية على أنها غير ضرورية أو عائق أمام عملية بناء الأمة لأنها شجعت الانقسامات العرقية أو العنصرية. كان هذا لإعطاء مبرر لإدخال دول الحزب الواحد في معظم البلدان الأفريقية.[١]

وقد عانت الدولة التنموية من انتكاسة خطيرة في أفريقيا حيث فقد دور الدولة في تعزيز التنمية مصداقيته بسبب عدم الكفاءة والاستبداد والفساد والنزعة الأبوية الجديدة. كل الأشياء الجيدة التي تم القيام بها باسم الدولة التنموية، مثل التأميم ومؤسسات الدولة ودعم المنتجات والمدخلات، تم رفضها جميعًا باعتبارها تبذيرًا وتقويضًا للنمو الاقتصادي. تم إلقاء اللوم في التدهور الاقتصادي على تدخل الدولة. وهكذا كانت هناك دعوة لتراجع الدولة، وتحرير الأسواق، وإلغاء الإعانات والخصخصة وتحرير أسعار الفائدة والعملة. منذ بداية الثمانينيات، تم حث البلدان الأفريقية على تبني سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، والمعروفة باسم برامج التكيف الهيكلي.[٢]

وبحلول عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠، أدى فشل العديد من البلدان النامية

(1) Dr. Simutanyi (Neo), The state and economic development in Africa: Challenges for post-apartheid South Africa», Paper presented at the Harold Wolpe Memorial Trust Eastern Cape Lecture Series ,16 October 2006, East London,,p 1.

(2) Dr. Simutanyi (Neo), Ibid. p3 .

في الوصول إلى مستويات ملموسة من التنمية، والأدلة على الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وضعف مؤسسات الدولة، إلى تحفيز المؤسسات المالية العالمية على تصدير نظام الإصلاح الذي يحركه الليبراليون إلى إفريقيا. أصبح تنفيذ الإصلاح المفروض من الخارج تذكرة للحصول على مساعدات من القوى المالية لبريتون وودز. تأسست الليبرالية على الاعتقاد بأن الاقتصاد الرأسمالي سيتم تعزيزه في المنطقة من خلال الحد من سلطة الدولة وإزالة جميع التشوهات التي أعاقت عمل قانون آدم سميث لحتمية الأسعار، أو معادلة العرض والطلب. يؤكد بعض الاقتصاديين أن الدولة قد تنخرط في تحديد الأسعار أو تشويهها سعيا لتحقيق فائدة اجتماعية واقتصادية. ولكن في حالة أسعار الوقود، تستند القرارات المتعلقة بالأسعار والإصلاحات إلى اعتبارات سياسية أو اقتصادية (زيادة دخل الدولة والفساد النفطي)، وبالتالي تجاهل الاعتبارات الاجتماعية.[١]

ويرتبط المأزق الاقتصادي والسياسي الحالي في أفريقيا ارتباطاً وثيقاً بماضيها الاستعماري. بدءاً من تجارة الرقيق في عام ١٦٥٠ واستمراراً في ظل الحكم الاستعماري بعد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤، تم جذب القارة بشدة إلى مراكز التراكم الرأسمالي، ولكن دائما كشريك تابع يتمثل دوره الأساسي في المساهمة في تطوير القوى الرأسمالية المتنافسة ولم يعرقل النظام الاستعماري الهياكل الاقتصادية والسياسية الأساسية فحسب، بل شكل أيضا طبيعة العلاقات الاجتماعية والعرقية التي لا تزال تربك القارة حتى الوقت الحاضر.[٢]

---

(1) Akinola, (A.O). Economic Reforms in Africa: A Critical Appraisal. In: Oloruntoba, S.O., Falola, T. (eds) The Palgrave Handbook of African Political Economy. Palgrave Handbooks in IPE. Palgrave Macmillan, Cham,June 2020,p488.https://doi.org/10.10072_2-38922-030-3-978/.

(2) Cheru, (F«.)Africa's Development Trajectory: Past, Present, and Future Directions«. In: Lopes, C.,Hamdok, A., Elhiraika, A. (eds) Macroeconomic Policy Framework for Africa's Structural Transformation. Palgrave Macmil-

الشكل ١ : الجدول الزمني للنمو الاقتصادي لأفريقيا

تميز نمط النمو ومسار أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في فترة ما بعد الاستعمار بالكثير من التقلبات، بالنظر إلى بيانات السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠١٧ كما هو موضح في الشكل الآتي:

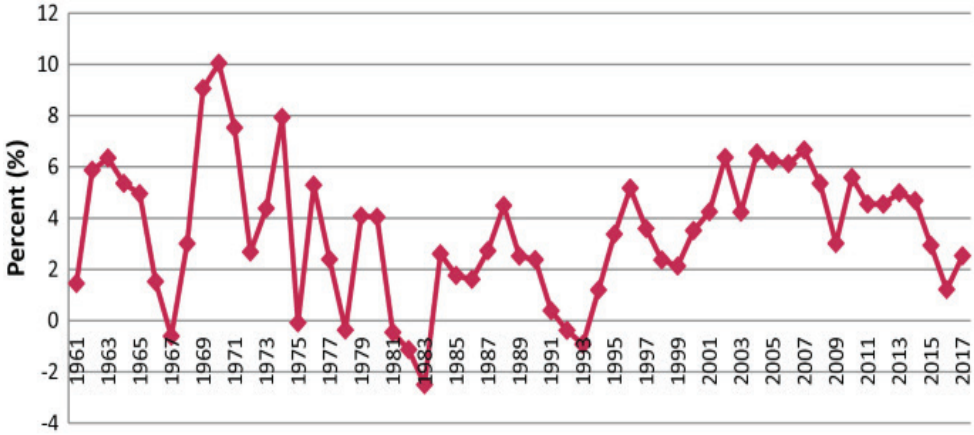

Source :World Bank. World Development Indicators. Washington, DC: The World Bank. 2018.

وعند تحقيق الاستقلال السياسي، شرعت البلدان الأفريقية في برامج لبناء الأمة والتنمية الوطنية تهدف إلى تحقيق ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع قطاعات السكان. كان أساس «المشروع القومي» عددا من الافتراضات الخاطئة. الأول هو الاعتقاد بأن «التصنيع عن طريق الدعوة» (أو التحديث من خلال التقليد) ممكن من خلال الحفاظ على روابط حميمة مع القوى الاستعمارية السابقة. وينطوي هذا الافتراض أيضا على الاعتقاد في نظرية الميزة النسبية التي تواصل أفريقيا بموجبها تصدير المعادن الخام والمنتجات الزراعية غير المصنعة التي ستمكنها من كسب النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع المصنعة من الغرب. والثاني هو افتراض أن قوى السوق، مع نمو الاقتصادات، سوف تسمح لفوائد النمو «بالتدفق» إلى بقية السكان وبالتالي ليست هناك

lan, Cham,July 2017. https://doi.org/10.1007/978-3-319-51947-0_2.

حاجة إلى تحرك متعمد من جانب الدولة لمعالجة التفاوت في الدخول. وكان الافتراض الثالث هو الاعتقاد بأن البرامج الاجتماعية ستنشأ من أجل التخفيف من الآثار السيئة لعدم المساواة الأولية الناجمة عن النمو الاقتصادي .[١]

وهناك عدة تفسيرات تم تقديمها لأزمة التنمية في أفريقيا متفاوتة من العوامل الاجتماعية والسياسية إلى العوامل التقنية والاقتصادية . كان العقد الأول بعد الاستقلال مزدهرا بشكل عام بالنسبة لأفريقيا، لكن الأزمة في الإنتاج الزراعي وأدى ذلك إلى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية، ونقص حاد في الأغذية، وزيادة الاعتماد على المعونة الغذائية، مما عجل بتدهور القارة. ثم أدت صدمات النفط في ١٩٧٣/ ١٩٧٤ و ١٩٧٩/ ١٩٨٠ والكساد الاقتصادي العالمي الناتج عنها إلى تفاقم الوضع. وما أوصل أفريقيا في نهاية المطاف إلى الحضيض من البؤس الاقتصادي واليأس هو مشكلة الديون التي نشأت عن الاقتراض الأولي من دولارات النفط المعاد تدويرها لتمويل الميزانيات الأفريقية، وخاصة فواتير الواردات غير المنقحة. يصنف Onimode تجربة التنمية في أفريقيا إلى فترتين واسعتين، فترة ما قبل الأزمة حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين وفترة الأزمة في أواخر سبعينيات القرن العشرين وسنوات التكيف من ١٩٨٠ وما بعدها.[٢]

وابتداءً من مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين أتبعت معظم البلدان الأفريقية برامج التكيف الهيكلي التي روجت لاستراتيجيات النموالمرتكزة على التصدير، وحدث هذا التغيير في اتجاه السياسة العامة نتيجة عدة أحداث اقتصادية طرأت في عقد السبعينيات بما في ذلك إنهيار نظام بريتون وودز في ١٩٧١، وكذلك

(1) Cheru, (F).**Ibid**

(2) Aderemi, A., Agaigbe, F.. Challenges of Economic Development in Africa: The Dichotomy of a Debate and the Africanist View. In: Oloruntoba, S., Falola, T. (eds) **The Palgrave Handbook of African Politics**, **Governance and Development**. Palgrave Macmillan, October 2017, New York. https://doi.org/10.1057/978-1-349-95232-8_35.

الصدمتان النفطيتان في ١٩٧٣ و١٩٧٩، بالإضافة للآثار السلبية التي أظهرتها سياسة أحلال الواردات التي أتبعتها الدول الأفريقية. وظهر توافق في الآراء وصف بـ «إجماع واشنطن» على مجموعة من عشرة إصلاحات في السياسات اعتبروها ملائمة للدول النامية، وقد أثرت ستة منها على البيئة السياسية للصناعة بشكل مباشر وهى: تحرير أسعار الفائدة – تحرير أسعار الصرف – تحرير التجارة – تحرير الاستثمار الأجنبي – الخصخصة – رفع القيود على الأسواق.(١)

وقد دخلت أفريقيا مرحلة التكيف الهيكلي، حيث أنه بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠ كان أكثر من ثلاثين بلداً أفريقياً قد نفذه بصرامة، وقد تركز في الأساس على استقرار الاقتصاد الكلي، وفي النهاية نجح البرنامج في استعادة توازن الاقتصاد الكلي، ولكن الخصخصة كانت الأكثر إثارة للجدل والأقل تبنياً، وكان الدافع الرئيسي للخصخصة في العديد من البلدان هواسترضاء المؤسسات المالية الدولية. وفي عام ١٩٩٠ انخفض إنتاج الصناعات التحويلية في غانا وموزامبيق ونيجيريا وتنزانيا، وتراجع نموالتصنيع في معظم الدول باستثناء أوغندا، كان قطاع الملابس والمنسوجات يواجه صعوبات، في تنزانيا تم إغلاق ٢٢ من ٢٤ مصنع للنسيج بحلول ١٩٩٠، وفي نيجيريا تراجعت عمالة قطاع المنسوجات والملابس من ٧٠٠ ألف في ١٩٨٠ إلى ٤٠ألف في ١٩٩٥، بينما حافظت تونس على معدل نموفي التصنيع بلغ ٥,٥ ٪ سنوياً طوال التسعينيات برغم الشروع في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الخاص بها.

وهناك ١٠ دول أفريقية فقط، تمثل ١٩,٦٪ من سكان القارة، لديها نظام لتسجيل المواليد يسجل ما لا يقل عن ٩٠٪ من الولادات: الجزائر، بوتسوانا، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، المغرب، ساوتومي وبرينسيبي، سيراليون. وجنوب أفريقيا وتونس. في ستة بلدان أفريقية، تمثل ٢٠,٤٪ من سكان القارة، يتم تسجيل أقل من ٣٠٪ من الولادات: أنغولا، وتشاد، وإثيوبيا، والنيجر، وتنزانيا، وزامبيا.

---

(١) د.غادة أنيس البياع،» التصنيع مسار أفريقيا البديل نحو التنمية»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٤، أكتوبر (٢٠٢٠)، ص ١١-١٢.

خريطة: البلدان الأفريقية: اكتمال تسجيل المواليد (أبريل ٢٠٢٣)

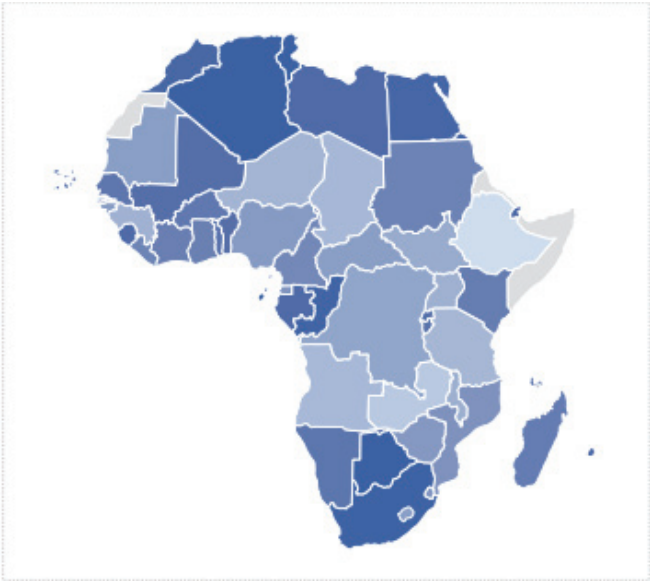

Source: the Ibrahim Index of African Governance (IIAG) "The power of data for governance", 2023 IIAG SERIES REPORT, MO IBRAHIM FOUNDATION, January 2024,p16.

وفي ذات السياق ، يرى الاقتصاديون بشكل عام أن النموذج المناسب للحكومة له وظيفتان رئيسيتان: «الحفاظ على القانون والنظام وتوفير المنافع العامة». وكما جادل جيمس م. بوكانان، فإن هذه الوظائف تعادل ما يسميه الدولة الحمائية والإنتاجية. وتشارك الدولة الحمائية في الأنشطة التي تعزز أنشطة ريادة الأعمال وخلق الثروة التي يمكن استخدامها لمواجهة الفقر والحرمان وتعزيز الرفاهية الوطنية. ووفقاً لجوارتني وفاجنر، فإن مثل هذه الدولة تحقق هذا الهدف من خلال توفير «إطار للأمن والنظام»، وهو ما يعني ضمناً التنفيذ الفعّال للقوانين ضد الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. أثناء المداولات لتصميم دستور البلاد، يجوز لأفراد المجتمع منح الحكومة سلطة احتكار استخدام الإكراه المشروع. وتستخدم الحكومة هذا الأخير لحماية المواطنين من العدوان الداخلي والخارجي. بعبارة أخرى، تحمي الدولة الحمائية

مواطنيها من الأذى وتوفر لهم إطارًا من القوانين التي يمكنهم من خلالها المشاركة بحرية في التجارة مع بعضهم البعض. وبالإضافة إلى إنفاذ العقود، تعمل الدولة أيضاً على تعزيز التبادل الحر من خلال أنشطتها، مما يعني ضمناً أن الدولة لا تستطيع تمرير أو سن القوانين التي تقيد قدرة الفرد على التجارة. (١)

ومنذ أكثر من مائة عام، قام الدستوري والسياسي الأميركي توماس جيفرسون بشرح ما اعتبره ثلاث سمات للحكومة «الصالحة». ووفقا له، يجب على الحكومة «الصالحة» (١) أن تكون قادرة على منع المواطنين من إيذاء بعضهم البعض؛ (٢) الانخراط في أقل قدر ممكن من تنظيم التجارة، مما يعني ضمنا أن المواطنين، الذين يتصرفون كأفراد أو أصحاب أعمال، يجب أن يحددوا مصالحهم الاقتصادية الخاصة وأن يشاركوا فيها بحرية؛ و (٣) التقليل من عمليات الاستحواذ – أي أنه لا ينبغي للحكومة أن تفرض ضرائب باهظة على الأنشطة الإنتاجية. واليوم نرى حجة جيفرسون باعتبارها وصفاً للنظام الحكومي الذي يحمي ويضمن الحريات الاقتصادية بشكل فعال، بما في ذلك الحفاظ على معدلات ضريبية هامشية منخفضة، ونتيجة لذلك، يعمل على تعزيز خلق الثروة. خلال الأربعين سنة الماضية، لا يمكن القول إن مثل هذه الحكومة كانت موجودة في أي مكان في أفريقيا. وبينما قد يجادل المرء بأن الهياكل الحكومية في موريشيوس وبوستوانا كانت متقاربة للغاية، إلا أنه لم يتم بعد إنشاء حكومات حمائية ومنتجة حقًا في القارة. (٢)

ثانياً- مفهوم الحوكمة

لقد ظهرت تعريفات متعددة لهذا المصطلح، حيث يشير كل مصطلح إلى وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

---

(1) MBAKU(JM), **Governance, Wealth Creation and Development in Africa: The Challenges and the Prospects** », African Studies Quarterly ,Volume 4, Issue 2 , Summer 2000, Florida,p 33.

(2) Ibid.

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أنها: » مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين» [١]، كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: » هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها».[٢]

في حين تشير الحوكمة بمعناها الأوسع إلى وضع القواعد أو التوجيه. تُطرح أسئلة حول كيفية توجيه الدولة للمجتمع والاقتصاد وما هي نتائج هذه العمليات التي يطلق عليها هذا التصور وجهة نظر «الحكم القديم». ولكن الحكم قد يشير أيضاً إلى شكل معين من أشكال الحكم: الاعتماد بشكل أقل على سلطة الدولة وزيادة على التفاوض من خلال الشبكات المتصورة. يطلق على هذا وجهة نظر «الحوكمة الجديدة». وفي ظل هذا الاستخدام الثاني للمصطلح، تثار أسئلة حول، على سبيل المثال، دور الشبكات؛ وحول الحكم الذاتي؛ وحول القواعد الرسمية وغير الرسمية للتفاعلات بين القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من استخدام كلا التعريفين في السياسة الأفريقية، فإن التعريف الأول (أي وجهة نظر الحكم القديمة) كان هو المهيمن، وقد تم تطبيقه في المناقشات حول الحكم الرشيد وفي الدراسات حول «الدول الضعيفة» في أفريقيا – الدول غير القادرة على توفير القانون والنظام، أو الأمن، أو الخدمات العامة الكافية، كما تأثرت دراسات الحوكمة الأفريقية بمفاهيم الحوكمة كشبكات (وجهة نظر «الحوكمة الجديدة»)، وقد اتسمت دراسات «الحوكمة الجديدة» هذه بالإشارات إلى

(1) Freeland.(C). **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks.** Paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the way to Financial Stability and Development. a conference organized by the Egyptian Banking Institute. (2007). Cairo. May 7-8.

(2) Alamgir.(M). **Corporate Governance: A Risk Perspective**. Paper presented to: Corporate Governance Governance and Reform: Paving the way to Financial Stability and Development. a conference organized by the Egyptian Banking Institute. (2007). Cairo. May 7-8.

الموارد المجتمعية، وأهمية الشبكات، وعدم وضوح الحدود بين الدولة والمجتمع.[١]

ويظهر لنا من المفهوم أن الحكم يعني ممارسة السلطة لإدارة شؤون الأمة، ويجب عدم الخلط بينه وبين الحكومة، وهي الأدوات المستخدمة للقيام بذلك – قوات الأمن، والخدمات المدنية، ونظام العدالة وما إلى ذلك. تشتمل منهجية الحكم في عالمنا المعولم على عدد كبير من الجهات الفاعلة – المحلية والعالمية، المدعوة وغير المدعوة – التي تتقاسم مسؤولية الحكم. وهذا هو الحال بشكل خاص في أفريقيا حيث تعتمد الدول الجديدة نسبيًا والهشة أحيانًا على شركاء ومنظمات خارجية للحصول على الدعم الفني والموارد والوصول إلى الأسواق، وتؤدي منهجية الحوكمة هذه إلى نتائج سياسية محلية غالبًا ما تكون غير مرتبطة بإجراءات الحكومات المركزية ولكنها أكثر ارتباطًا بالشراكات المشروطة أو العضويات أو الشبكات أو العلاقات الخاصة وغير الرسمية. ويشمل ذلك عضوية المنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي، والتي ظلت مركزية بالنسبة للتعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا لعدة عقود. ومنذ عام ١٩٨٩، تركز خطاب الحوكمة على التنمية وإصلاح مؤسسات الحوكمة لتحقيق النمو المستدام بعد فشل برامج التكيف الهيكلي.[٢]

واصطلاحًا لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين جميع الاقتصاديين ،المحللين، الأكاديميين والقانونيين لمصطلح Governance Corporate، ويرجع ذلك الي تداخل المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية

(1) Kjær, A.M. **Debate on Governance in Africa: An Emerging Political Economy Paradigm.** In: Mudacumura, G., Morçöl, G. (eds) Challenges to Democratic Governance in Developing Countries. Public Administration, Governance and Globalization, (November 2013) .Vol 11. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-03143-9_2.

(2) Cubitt.(c), An Introduction to Governance in Africa, Governance in Africa, UK .2014.1(1): 1, p. 4, DOI: http://dx.doi.org/10.5334/gia.ae .

للشركات[١]، بينما ماهية الحوكمة وكيفية تطبيقها، فإن المقصود بالقطاع العام هو تكريس تضافر الجهود مع كافة القطاعات الحكومية لدرء حدوث االأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلي هدر أموال الحكومة العامة، وخسارة المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشارع المختلفة، كما يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع الأهداف والوسائل لتحقيق الرقابة على الأداء.[٢]

وهنا تجدر الإشارة، أن هناك تطوراً لفكرة الحوكمة في مختلف التخصصات والتي أثرت بشكل متبادل على بعضها البعض (أنظر الشكل ٢ التالي).ومن خلال المناقشات حول الحوكمة والتنمية يمكن التمييز بين منظوريين عريضين يتقاطعان ويتفاعلات: أحدهما معياري أكثر، وموجُّه نحو مسائل الشرعية (الحوكمة الرشيدة) والأخر ،أكثر تحليلاً وواقعية، يركز على فاعلية الحوكمة من أجل العمل الجماعي، وكلا المنظوريين يعنيان مفهوم الحوكمة كابتعاد عن استيعاب الحكومة لمؤسسات الدولة، ومن هذا المنظور يتسع نشاط الحوكمة ليشمل تعزيز الأسواق والمؤسسات ذات الصلة بالسوق وإدماج الجهات الفاعلة غير الحكومية في عمليات اتخاذ القرار.[٣]

---

(١) مصطفي سليمان: حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، (٢٠٠٨) الإسكندرية، مصر، ص ٨٠.

(٢) طارق عبد العال حماد، حوكمة ا الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم – المبادئ– التجارب – المتطلبات، الدار الجامعية، (٢٠٠٧) الإسكندرية، مصر، ص١١.

(٣) (Bojic,) D., Clark, M., Urban, K,"التركيز على الحوكمة من أجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفني"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (٢٠٢٣)، ص٨، روما، Food & Agriculture Org,.

الشكل ٢: الحوكمة: التخصصات والمفاهيم

المصدر: (Bojic ,D., Clark, M., Urban, K) "**التركيز على الحوكمة من أجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفني**" دعم الحكومة والسياسات ورقة الاطار، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, (2023)، ص٨، روما، Food & Agriculture Org.

ثالثاً- العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي:

تحلل الدراسة العلاقة بين مختلف مؤشرات الحوكمة والتنمية الاقتصادية، وهناك العديد من المؤشرات الخاصة بالمؤسسات الدولية المختلفة والتي تعكس أبعاداً متعددة للحوكمة، ،ومن هذه المؤشرات يمكن الاستناد إليها، تلك التي تصدر عن البنك الدولي، وذلك على النحو التالي:

١. **الصوت والمساءلة** Voice and Accountability (VA): هذا المؤشر يعكس تصور مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن ووسائل الإعلام الحرة. وحرية التعبير، وحرية تكوين المجموعات.

وقد وصل المؤشر إلى أعلى درجة (أدنى قيمة سلبية) ،حيث وجد أن متوسط قيمة الصوت والمساءلة(VA) هو سالب ٠,٦٤٤٩٩٤٤ مع انحراف معياري قدره ٠,٥٨١٨٩٧٥ في SSA خلال فترة الدراسة. تتراوح درجات الصوت والمساءلة من ٢,٥ إلى ٢,٥ سلبية. وفقا للبنك الدولي، تشير الدرجات ذات الدرجات الأعلى إلى حرية تعبير نسبية أعلى.(١)

٢. **الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب** Political Stability and Absence of Violence/Terrorism (PV: يهتم هذا المؤشر بقياس احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف، بما في ذلك الإرهاب.

وفي السنوات الأخيرة، حققت أفريقيا نقطة تحول في تنميتها ولعبت دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي. وعلى المستوى الإقليمي، يختلف النمو من منطقة إلى أخرى، مما يعكس اختلاف مستويات التنمية والثروات الطبيعية، وتأثير الظروف المناخية، ولا

(1) Kaufmann, D., Kraay, A. & Mastruzzi, M. "**The Worldwide Governance Indicators: A summary of methodology, data and analytical Issue**", World Bank Policy Research Working «Paper No. 5431. cal Issues. World Bank Policy Research Working Paper No. 5431. http://ssrn.com/abstract=1682130. Published online 1999.

سيما درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي. في الواقع، تحسن النمو الاقتصادي في أفريقيا منخفضة الدخل، كما هو مبين في (الشكل٣)، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي تضاعف تقريبًا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٣ من ٩٦٠٢ إلى ٢٢٧٨,٧ (بمعدل نمو قدره ١٣٧٣١٪).[1]

الشكل ٣: تطور (في المتوسط) الحوكمة والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

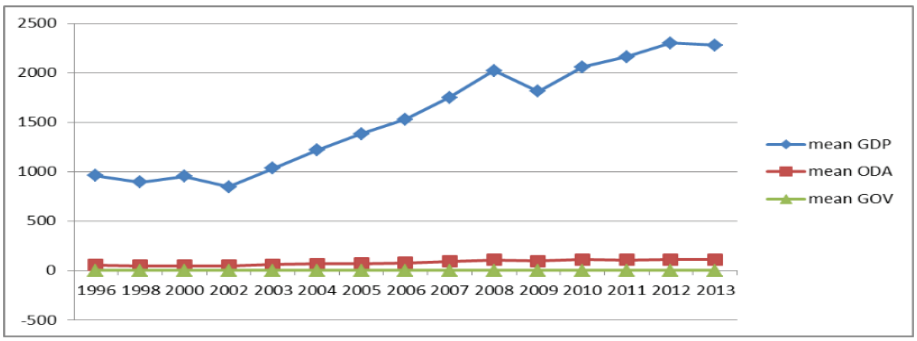

Source: ahyaoui, Ismahen and Bouchoucha, Najeh, "The long-run relationship between ODA,growth and governance: An applicationof FMOLS and DOLS Approaches", Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper No. 102303, posted 10 Aug 2020, p7. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/102303

ووهنا تجد الإشارة، أن العدد الإجمالي للوفيات المرتبطة بالنزاع ارتفع بنسبة ٩٦ في المائة. وكان من الممكن أن تتدهور مؤشرات الوفيات الناجمة عن الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية حتى لو تم استبعاد أوكرانيا وروسيا من التحليل، وكان المؤشران اللذان شهدا أكبر تدهورٍ في عام ٢٠٢٢ هما المرتبطان بالصراعات، والصراعات

(1) ahyaoui, Ismahen and Bouchoucha, Najeh, "**The long-run relationship between ODA,growth and governance: An applicationof FMOLS and DOLS Approaches**", Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper No. 102303, posted 10 Aug 2020, p7. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/102303

الخارجية التي خاضتها، والوفيات الناجمة عن الصراع الداخلي، يليها عدم الاستقرار السياسي. وكانت المؤشرات التي شهدت أكبر تحسن هي تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والإنفاق العسكري. على الرغم من تحسن ٩٢ دولة على مستوي العالم في الإنفاق العسكري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٢٢، زاد إجمالي الإنفاق العسكري، مدفوعًا بشكل أساسي بالدول المشاركة في حرب أوكرانيا، بحيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثاني أكبر تحسن في الهدوء بعد أمريكا الشمالية، إلا أنها ظلت المنطقة الأقل سلمية في العالم. فهي موطن لأربعة من الدول العشر الأقل سلمية في العالم.[١]

٣. **فاعلية الحكومة** Government Effectiveness (GE): ويعكس المؤشر تصور جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

وقد أظهر فاعلية الحكومة أن له متوسط قيمة سالب ٠,٧٨٢٠٧٩٨ مما يدل على أن جودة القطاع العام والمدني في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منخفضة. ووفقا لمؤشر التنمية العالمي، تتراوح قيم فعالية الحكومة بين سالب ٢,٥ (أقل فعالية) و٢,٥ (أكثر فعالية). بالإضافة إلى ذلك، تقع فعالية الحكومة في SSA بين سالب ١,٨٨٧٣٦ و ١,١٦٠٩٢ مما يدل على وجود تفاوت هائل بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع انحراف معياري قدره ٠,٦١٣٨٢٩٥.[٢]

٤. **الجودة التنظيمية** Regulatory Quality (RQ): يقيس هذا المؤشر تصور

(1) Institute for Economics & Peace (IEP) ,« **Global Peace Index 2023** : Measuring peace in a complex world », June (2023), New York,p4.

(2) Kaufmann D KA. The World Bank Group, The Worldwide Governance Indicators (WGI) project. http://info.worldbank.org/governance/wgi/.Worldbank.org

مدي قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة، كما يسمح ويعزز تنمية القطاع الخاص.

ويبلغ متوسط الجودة التنظيمية (RQ) في أفريقيا جنوب الصحراء (SSA) Sub-Saharan region إلى سالب ٠,٥٧٦٧٨٧٤. القيم الدنيا والقصوى للجودة التنظيمية هي سالب ١,٨٥١٠٠٣ بينما ٠,٩٣٩٦٥٠٨ على التوالي تشير إلى تفاوت كبير بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتتراوح درجة أداء مؤشر الجودة التنظيمية من ٠ إلى ١٠٠ وفقا للبنك الدولي وتعكس أعلى درجة أفضل وضع.[١]

٥. **سيادة القانون**Rule of Law (RL): يهتم هذا المؤشر بتطبيق قوانين تعزز حقوق الملكية وحماية المستثمرين، بالاضاقة الي استقلالية السلطة القضائية وفاعليتها في حل النزاعات.[٢]

٦. **مكافحة الفساد** Control of Corruption (CC):

وجد أن مؤشر مكافحة الفساد corruption control index (cc)، وهو أحد مؤشرات الحوكمة التي تم تقديمها في الدراسة، له قيمة متوسطة سالبة ٠,٦٨٥٩٠٥٤ مما يشير إلى أن مكافحة الفساد في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال سلبية، وأدنى قيمة لمؤشر مكافحة الفساد وفقاً لمؤشر التنمية العالمي هي سالب ٢,٥،[٣] أضف على ذلك، أ ن نتائج الإحصاءات الوصفية تظهر أن المتغير موجود بقيمة دنيا تبلغ -١,٨٨٧٣٦ وقيمة قصوى تبلغ ٠,٩٦٦٥٦٧٥ مما يدل على اختلاف التصور

---

(1) **Ibid.**

(2) Kaufmann (D), Kraay (A), Mastruzzi (M). **Growth and governance: A reply**, The Journal of Politics, he University of Chicago Press, Volume .69, Number .2, (May 2007), Chicago, p555.

(3) WB. World Bank Annual Report 2021 The International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) and the International Development Association (IDA) PP:1–122.

تجاه مكافحة الفساد عبر دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يصور هذا من خلال الانحراف المعياري الأكبر للمتغير ٠,٦٠١٨٠٦٢.[١]

وعلاوة على ذلك، من مؤشرات الحوكمة الأخرى، مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر سنوي يُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام ١٩٩٥، ويصنف المؤشر الدول وفقاً لمستويات الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات استطلاعات الرأي و الخبراء والمديرين التنفيذيين في عدد من المنظمات والهيئات الدولية، بحيث أن صفر (شديد الفساد) إلى ١٠٠ (شديد النزاهة)، وقد حصلت بعض دول أفريقيا في ٢٠٢٣، كالصومال (١١)، وسوريا (١٣)، وجنوب السودان (١٣)، واليمن (١٦) المراكز الأخيرة على المؤشر، نظراً لأن جميع هذه البلدان تتأثر بأزماتٍ طويلة الأمد يرجع معظمها إلى الصراعات المسلحة، أضف إلي ذلك، حالات الفساد والقضايا المرتبطة به والتي تتباين داخل نظم العدالة، بما في ذلك وجود تقارير عن الرشوة، والابتزاز، والتدخل السياسي في نظم العدالة في بلدان مثل نيجيريا (٢٥)، وكانت هناك حالات سُجن فيها قضاة في بوروندي (٢٠)، كما افتقرت قضايا مرفوعة أمام المحاكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠) إلى التحقيق الفعّال.[٢]

ويمكن حصر أهم مؤشرات الحوكمة انطلاقا من كونها مفهوم يتعلق باتخاذ القرارات[٣]، على النحو التالي:

---

(1) UN. Population and Vital Statistics Report Statistical Papers Series A, Vol. LXXIII PP. 1–28 Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. https://digitallibrary.un.org/record/3868779.; 2021.

(2) Transparency International**,** « **Corruption Perceptions Index 2023",** Berlin, January 30, 2024 , https://www.transparency.org/en/cpi/2023

(٣) د.نوال بن قلوش، «الحوكمة والتنمية تكامل أم تقاطع؟ «، أشغال الملتقي الوطني الإفتراضي حول: حوكمة التنمية في أغريقيا: تحديتت الراهن وصعوبات النهوض، ١٠ فيفري (٢٠٢١)، بالجزائر، ص ٧٧-٧٨.

١. **المشاركة** Participation: والمقصود بها مدى فعالية المبادرة المحلية أو ما يعرف بالمشاركة الشعبية في عملية تقديم مقترحات السياسة العامة، حيث يتوقف ذلك على طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات المشاركة السياسية من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها قنوات التواصل بين الجماهير العامة والحكومة.

٢. **المساءلة** Accountability: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٣. **الشرعية** Legimacy: قبول المواطن لسلطة من يحوز القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وإجراءات مقبولة تستند لحكم القانون وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

٤. **الشفافية** Trancparency: يقصد بها وضوح التشريعات وسهولة فهمها ومرونتها وتطورها وفق للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الإدارية بما يتناسب مع روح العصرنة إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات حتى تكون متاحة للجميع، فوضوح التوجهات العامة للحكومة يحمل في مضامينه بساطة إيديولوجية النظام السياسي على اعتبار أنه كلّما كانت الإيديولوجية بسيطة يسهل إدراكها، بالتالي تحقيق الإذعان للتوجهات العامة للدولة ومن ثم الاجماع حول الأهداف القومية للدولة.

٥. **الاستجابة** Responsivenss: تعكس مدى قدرة الحكومة على بلورة سياسات عامة تتماشى مع المتطلبات المجتمعية وتخص كافة الشرائح الاجتماعية بدون استثناء، ففعالية القدرة الاستجابية للحكومة تدل على كفاءة متخذي القرار في تقديم خيارات سياسية نابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية وفي الوقت نفسه تعكس ذلك التوزيع العادل للقيم والموارد في المجتمع.

المبحث الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في إفريقيا

أولاً- التحديات

من التحديات الرئيسية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في أفريقيا هناك عوائق ترجع الي عوامل داخلية وخارجية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ. أثر الديون على التنمية في إفريقيا:

في التسعينيات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة إتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، كما اثرث سياسات المشروطية على واقع الدولة في إفريقيا، حيث ركزت في البداية على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعة بما عانته دول العالم الثالث من أزماتٍ اقتصاديةٍ في ذلك الوقت، وكان تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية .[١]

ومع بداية التسعينات بات الدول المانحة ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب وكانت الدول التي لا تتبع النهج الديمقراطي مهددة بإيقاف المعونات الاقتصادية والتسهيلات المالية كما يعرف بالمشروطية السياسية، كما إن المشروطية السياسية هي مجرد وسيلة غربية تهدف إلى جعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الاشتراكية على مستوى العالم، غير أن المشروطية السياسية أدت إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلي في الدولة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الديمقراطية الحقيقية.[٢]

وقد تسببت اتجاهات الديون فى البلدان النامية فى زيادة سريعة فى إجمالى مدفوعات

---

(١) يوسف برقوق & عامر ضبع، "التحديات الداخلية والخارجية للسياسات التنموية في إفريقيا"، في المتقى الوطني الافتراضي حول: حوكمة التنمية في إفريقيا تحديات الراهن وصعوبات النهوض، جامعة امحمد بوقرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (٢٠٢١فيفري)، بومرداس، ص ٤٠٠.

(٢) يوسف برقوق، المرجع السابق نفسه.

الفائدة العامة نسبة إلى حجم اقتصادها والإيرادات الحكومية. وفى الوقت الحالى، تخصص نصف البلدان النامية أكثر من ١,٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى و٩,٦٪ من إيراداتها الحكومية لمدفوعات الفائدة، وهى زيادة حادة على مدى العقد الماضى. ويمثل ارتفاع مدفوعات الفائدة مشكلة واسعة النطاق. وارتفع عدد الدول التى يمثل الإنفاق على الفوائد فيها ١٠٪ أو أكثر من الإيرادات العامة من ٢٩ دولة عام ٢٠١٠ إلى ٥٥ دولة عام ٢٠٢٠.[١]

ومع ذلك لقد أدت سلسلة من الصدمات خارج حدود إفريقيا إلى تقليص قدرة إفريقيا على التنمية، وأدت إلى زيادة سريعة فى مستويات الديون، ومع ما يقرب من ١,٤ مليار نسمة، أو ما يقرب من سدس سكان العالم، فإن أهمية إفريقيا فى الاقتصاد العالمى آخذة فى النمو. ومع ذلك، منذ مطلع القرن العشرين، واجهت القارة العديد من الصدمات التى نشأت إلى حد كبير خارج حدودها، بدءًا من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأخيرا، جائحة كوفيد-١٩ والحرب فى أوكرانيا. وفى عام ٢٠٢٢، وصل الدين العام فى إفريقيا إلى ١,٨ تريليون دولار أمريكى، ورغم أن هذا يشكل جزءا صغيرا من إجمالى الديون المستحقة على البلدان النامية، فقد زادت ديون إفريقيا بنسبة ١٨٣٪ منذ عام ٢٠١٠، وهو معدل أعلى بنحو أربعة أضعاف من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالقيمة الدولارية.[٢]

ب. أثر تغير المناخ على التنمية في إفريقيا:

تواجه إفريقيا كقارة أيضا التحدي الفريد المتمثل في تغير المناخ (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠١٨). تعد المياه والطاقة والغذاء موارد حاسمة معرضة للظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ، مما يعرض المجتمعات الضعيفة في إفريقيا لخطر الهجرة البشرية، فالمياه والطاقة والغذاء مترابطة، وتتطلب هذه الموارد الأساسية

(١) عمرو خان، «**فرص وتحديات مقايضات الديون الإفريقية بالمناخ**» ، السياسية الدولية، ١١-١٠-٢٠٢٣، https://www.siyassa.org.eg/News/19705.aspx

(٢) عمرو خان، المرجع السابق نفسه.

إدارة مستدامة ومتكاملة ومستنيرة، في البلدان النامية، ٧٠٪ من النفايات الصناعية غير معالجة. ١٥ إلى ١٨ مليار م^3 من موارد المياه العذبة ملوثة بإنتاج الوقود الأحفوري سنويا، يمثل تأمين المياه العذبة للأعداد المتزايدة تحديا ومشكلة ذات أبعاد متعددة تؤدي إلى عواقب غير متوقعة. تؤكد تحديات المياه على الحلول الوسط التي يجب إجراؤها بين البيئة والتنمية، في أفريقيا وبقية الموارد التي تواجه تحديات الجنوب العالمي، يتسارع معدل التحضر، حيث يعيش ٤٣٪ من سكانها في المناطق الحضرية. يرتبط بالتوسع الحضري المتزايد التحدي المتمثل في توفير المياه المأمونة الكافية والصرف الصحي لأولئك الذين يفتقرون إلى الوصول ،وتم الاعتراف بهذه التحديات في الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.(١)

وعلاوة على ذلك، السكان والنمو الاقتصادي هي القوى الدافعة الرئيسية لنمو القارة في ثاني أكسيد الكربون$_2$ الانبعاثات، تواجه الحكومات الأفريقية التحدي المتمثل في توفير الطلب المتزايد على مصادر الطاقة من قبل الشركات من أجل النمو الاقتصادي دون زيادة ثاني أكسيد الكربون$_2$ الانبعاثات ومخاطر المناخ ؛ في نهاية المطاف، فإن التحدي الذي ينتظر جهود أفريقيا المستقبلية في الحد من ثاني أكسيد الكربون$_2$ يجب أن تركز الانبعاثات على توسيع نطاق التقنيات الموفرة للطاقة، وتحديثات الطاقة المتجددة، وتسعير الانبعاثات والتنمية الخضراء طويلة الأجل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال الفحم (٥٦٪) هو الخيار المفضل لتوليد الكهرباء. تشمل المصادر الأخرى الطاقة المائية (٢٢٪) والغاز (٩٪) والبترول (٩٪) والطاقة النووية (٣٪ (، وتمثل الطاقة المتجددة ١٪ فقط من توليد الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية (وقود الخشب غير النظيف) ومصادر الطاقة الحرارية الأرضية، يتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان الأفريقية في الابتعاد عن الاعتماد الشديد

(1) Leal Filho, W., de Sousa, L.O., Pretorius, R. »Future Prospects of Sustainable Development in Africa. «In: Leal Filho, W., Pretorius, R., de Sousa, L.O. (eds) **Sustainable Development in Africa. World Sustainability Series**. July 2021, Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-74693-3_4

على الكتلة الحيوية القابلة للاحتراق كمصدر رئيسي للطاقة للطهي والتدفئة وتضمين مصادر طاقة أنظف أخرى مثل مصادر الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية النظيفة.[١]

ومن المهم إعادة تقييم دور الدولة في صناعات الموارد الطبيعية للأسباب التالية: أولا، تمثل قطاعات الموارد الطبيعية الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وإيرادات النقد الأجنبي في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وثانيا، تمثل قطاعات الموارد الطبيعية الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وإيرادات النقد الأجنبي في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وثانيا، تمثل قطاعات الموارد الطبيعية الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وإيرادات النقد الأجنبي في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وثانيا، تمثل قطاعات الموارد الطبيعية الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وإيرادات النقد الأجنبي في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وثانيا ثانيا، يؤدي الاعتماد على هذه القطاعات إلى مجموعة من الروابط حول المورد المحدد الذي يولد أنماطه الإنمائية الخاصة؛ ثالثا، نظرا لهيمنته وانتشاره، يقدم قطاع الموارد الطبيعية فرصة قابلة للتطبيق لاستراتيجية التنمية الوطنية على أساس التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ورابعا، من الأخطاء السياسية الشائعة التي غالبا ما ترتكبها الدول الأفريقية الغنية بالموارد خلال فترات ازدهار الموارد التصرف كما لو أن الزيادة في الإيجارات والإتاوات والضرائب وعائدات النقد الأجنبي ستظل دائمة. وتبقى القضية الحقيقية إذن هي كيفية إعادة اختراع الدولة الإنمائية من خلال الهدف المحتمل المتمثل في توجيه الاقتصاد وتوجيهه من خلال مجموعة متنوعة وعميقة من الروابط: الروابط الخلفية والأمامية والمشتركة بين القطاعات: الروابط الخلفية من خلال التعاون بين

(1) Leal Filho, W., de Sousa, L.O., Pretorius, R. »Future Prospects of Sustainable Development in Africa «,Ibid.

الدولة والقطاع الخاص الذي يعتمد على المدخلات المحلية من حيث المواد والموظفين من مصادر محلية من أجل تحفيز التنمية المحلية من خلال هذه القطاعات؛ الروابط الأمامية من خلال التوسع الخاص بقطاعات محددة والقيمة المضافة، مما يؤدي إلى تنويع القطاعات لإنشاء منتج جديد وروابط بين القطاعات من خلال تطوير «أقطاب النمو» في القطاع المهيمن من الاقتصاد. ويمكن تحويل قطاعات الموارد، بوصفها قطاعا أوليا قابلا للنضوب في الاقتصاد، إلى وحدة ذات أداء كفء في الاقتصاد بأسره استنادا إلى الروابط المشتركة بين القطاعات مع القطاعات البديلة للاقتصاد. ويمكن أن تنشأ روابط مع القطاعات الثانوية (إنتاج السيارات، وإنتاج المنسوجات، والصناعات الكيميائية والهندسية، ومرافق الطاقة، والهندسة، ومصانع الجعة وتعبئة الزجاجات، والبناء) والقطاعات الثالثة من الاقتصاد (مبيعات التجزئة والجملة، والنقل والتوزيع، ووسائط الإعلام، والسياحة، والتأمين، والأعمال المصرفية، والرعاية الصحية) التي يمكن أن تكون بمثابة مصادر للنمو الاقتصادي بمجرد استنفاد الموارد.[1]

غير أن هذه المنطقة تواجه العديد من التحديات الإنمائية؛ فوفقًا لأحدث تقرير للمستجدات الاقتصادية للمنطقة، من المتوقع أن يتباطأ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء، ويُلقي تصاعد الصراع والعنف في جميع أنحاء المنطقة بظلاله على النشاط الاقتصادي، حيث من المتوقع أن تؤدي الصدمات المناخية إلى تفاقم أوضاع الهشاشة.، وفي عام ٢٠٢٣، لا يزال نحو ٤٦٢ مليون شخص في المنطقة يعيشون في فقر مدقع، وقد عجلت الأزمات المتعددة الأخيرة – القضايا المتعلقة بالمناخ، وجائحة كورونا، والصراعات المتصاعدة– بزيادة الديون. فحتى يونيو/ حزيران ٢٠٢٣، لا تزال المنطقة تواجه ارتفاع مخاطر المديونية الحرجة، حيث تم تحديد ٢١ بلدًا على أنها إما معرضة بشدة

(1) Onuoha, (G.). The State, Resources and Developmental Prospects in Sub-Saharan Africa. In: Oloruntoba, S.O., Falola, T. (eds) The Palgrave Handbook of African Political Economy. Palgrave Handbooks in IPE. June 2020, Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-38922-2_34

لخطر بلوغها أو أنها وقعت بالفعل في شركها. وشرعت عدة بلدان، منها تشاد وزامبيا وغانا، في بذل الجهود لإعادة هيكلة الديون لاستعادة القدرة على الاستمرار في تحمل الديون وإعادة بناء الحيز المتاح في المالية العامة.[١]

ت. الحوكمة كنموذج تنموي فعال:

في البداية، تطور النقاش حول الحكم في أفريقيا بشكل منفصل عن النقاش في العلوم الاجتماعية والسياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . إن ما أثار حقاً النقاش حول إدارة الحكم في أفريقيا هو منشور البنك الدولي بعنوان «أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: من الأزمة إلى النمو المستدام»،وكان لبرامج التكيف الهيكلي في الثمانينيات ذا محتوى نيوليبرالي قوي وركز على تصحيح توازنات الاقتصاد الكلي، وإلغاء القيود التنظيمية، وتحرير الأسعار، وخصخصة المؤسسات المملوكة للحكومة. ومع ذلك، بحلول نهاية الثمانينيات، وبعد ما يقرب من عقد من التكيف الهيكلي، لم تكن الاقتصادات الأفريقية قد انطلقت بعد. ومن أجل تفسير سبب فشل وصفة إصلاحات السياسة الاقتصادية في علاج المريض، وأشار تقرير البنك الدولي إلى «سوء الإدارة» من حيث الفساد، وعدم الكفاءة، والافتقار إلى المساءلة باعتبارها المشكلة، ولم يكن الحصول على الأسعار الصحيحة كافيا؛ كان تصحيح المؤسسات أمرًا مهمًا بنفس القدر.[٢]

ومن ثم، تحول تركيز البنك الدولي إلى الإصلاحات المؤسسية، مثل إنشاء مؤسسات لكبح الفساد، وتحسين الإدارة المالية، ودعم لجان الحسابات البرلمانية، ومؤسسات أمناء المظالم، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال سلسلة من إصلاحات القطاع العام: إصلاح الأجور.، وإزالة ازدواجية المهام،، والتوصيف الوظيفي، وتخفيض عدد الوزارات، وما إلى ذلك، واستمرت هذه الإصلاحات في التسعينيات والألفية الجديدة،

(1) The World Bank **, « The World Bank in Africa »,** Oct 05، (2023) ,Washington, DC, https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview

(2) Kjær, A.M. **Debate on Governance in Africa: An Emerging Political Economy Paradigm**. ibid

وتضمنت الإصلاحات عناصر من نهج الإدارة العامة الجديدة، مثل الإدارة القائمة على النتائج والأجور على الأداء. وعلى وجه الخصوص، اكتسبت فكرة «التكيف» شعبية كبيرة في أفريقيا. تم إنشاء وكالات شبه مستقلة لمجموعة متنوعة من الأغراض: جمع الإيرادات، أو توزيع الأدوية، أو تنظيم الألبان وتطويرها، على سبيل المثال لا الحصر. ومنذ الثمانينيات، دعمت الجهات المانحة للبلدان الأفريقية بشكل متزايد أنواعًا مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية والتعليم ومجالات أخرى. ومن المفارقة أن بعض الإصلاحات التي تعرضت للانتقاد باعتبارها تؤدي إلى تفريغ الدولة في المملكة المتحدة تم تبنيها في أفريقيا لتعزيز مؤسسات الدولة.[1]

ويجد الإشارة هنا، أنه من خلال «**الأولوية لأفريقيا**» تستجيب اليونسكو للتحديات الرئيسية المتعلقة بالنمو الديموغرافي والتحول الاجتماعي والحوكمة الديمقراطية والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي .. كما تساهم في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣؛ أفريقيا التي نصبو إليها «، والتي تتطلع إلي «أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسليمة، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة العالمية»وبشكل أكثر تحديدا تساعد اليونسكو، عبر برامجها ومجالات اختصاصها، الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز التكامل الإقليمي والقاري، كما أنه من منظور السياسات ركزت استراتيجية اليونسكو لأفريقيا على هدفين شاملين: بناء السلام من خلال بناء مجتمعات شاملة وسليمة وصامدة وبناء القدرات المؤسسية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتمت ترجمة هذه الأهداف إلى ستة **برامج** رئيسية عبر القطاعات، بمشاركة عدد كبير من أصحاب المصلحة والشركاء . وتركز هذه **البرامج** على تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، وتقوية أنظمة التعليم، ودعم التنمية . الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتعزيز العلوم من أجل الإدارة المستدامة للموار الطبيعية في أفريقيا، والاعتماد على قوة الثقافة من أجل التنمية

(1) Kjær, A.M. **Debate on Governance in Africa: An Emerging Political Economy Paradigm**. ibid

المستدامة، وتعزيز بيئة مواتية لحرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام.[١]

وبناء على ما سبق، فإن هناك تأثير للتحديات على النمو الاقتصادي، بحيث تتمثل التنمية المستدامة في عدم كفاءة توفير الخدمات العامة والهشاشة في القطاعين العام والخاص،ويُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في أفريقيا نتيجة للهشاشة الاقتصادية والفساد.

ثانياً- المخاطر:

وتميل المخاطر التي تهدد التوقعات نحو الجانب السلبي. وتشمل المخاطر السلبية زيادة التوترات الجيوسياسية العالمية، وخاصة تصاعد الصراع في الشرق الأوسط؛ والمزيد من التدهور في الاستقرار السياسي الإقليمي؛ وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المعاكسة؛ وتضخم أعلى من المتوقع؛ والتباطؤ الاقتصادي الأكثر حدة من المتوقع في الصين؛ وزيادة ضائقة الديون الحكومية، خاصة إذا لم يكن من الممكن تثبيت استقرار الدين العام المرتفع أو عدم توفر مصادر جديدة للتمويل. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، قد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى خروج رؤوس الأموال وانخفاض سعر الصرف. وستشهد البلدان التي تعاني من ارتفاع الديون الحكومية زيادة في أعباء خدمة الديون بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وارتفاع مخاطر عدم الاستقرار المالي.[٢]

وهناك معاناة إنسانية هائلة وتدمير لرأس المال المادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الصراع الدائر هناك، وأدت الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر إلى تراجع حركة العبور عبر قناة السويس، وتعطيل التجارة الدولية، وزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات، لا سيما في البلدان المجاورة،كما أنَّ العديد من اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من الفقر المستمر والهشاشة الناجمة عن تفاقم العنف والصراع،

(1) اليونسكو، **«75 عاماً من العمل: اللجان الوطنية تروي قصصها»**، UNESCO PUBLISHING، (2022)، ص 126.

(2) The World Bank, **"Global Economic Prospects** ", Report, Washington, DC, (June 2024), p96

وخاصة في منطقة الساحل وبعض البلدان المجاورة (إثيوبيا والصومال وجنوب السودان)، وكذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية (الشكل ٤). وقد أدت العديد من الانقلابات، بما في ذلك تلك التي وقعت في الجابون والنيجر في عام ٢٠٢٣ والانقلابات السابقة في منطقة الساحل، إلى تصعيد عدم الاستقرار السياسي.كما أيضاً إن الزيادات الإضافية في الصراعات العنيفة لن تؤدي فقط إلى دفع النمو إلى ما دون خط الأساس فحسب، بل قد تؤدي أيضًا إلى أزمات إنسانية ممتدة في العديد من البلدان الأكثر ضعفًا اقتصاديًا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[1]

الشكل ٤ : المخاطر

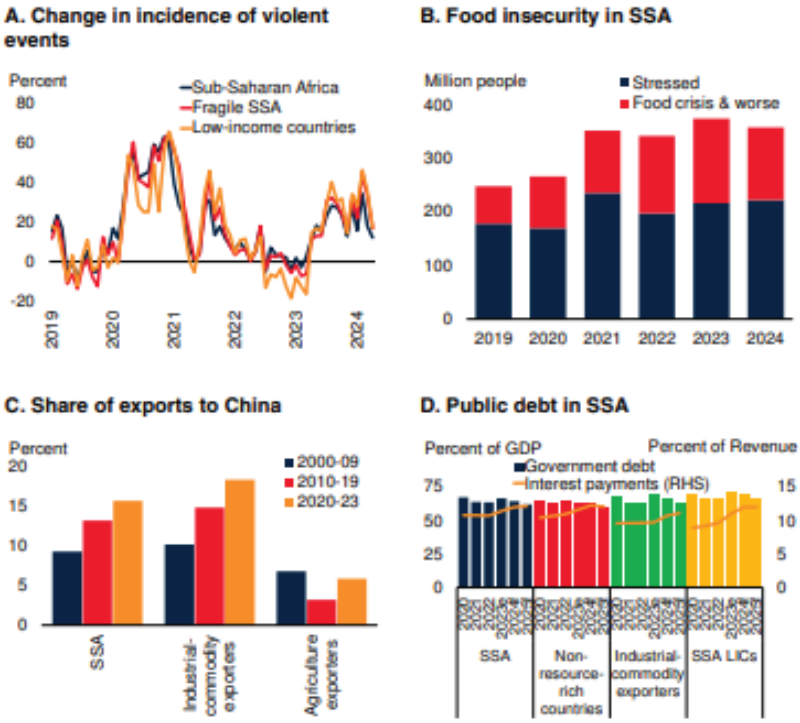

Sources: The World Bank, **"Global Economic Prospects** ", Report, Washington, DC, (June 2024), p97

(1) Ibid

ملاحظة: البلدان المنخفضة الدخل = البلدان المنخفضة الدخل؛ LICs = low-income countries; SSA = أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

A. نسبة التغير في عدد الأحداث خلال العام السابق، وتشمل أحداث العنف المعارك والانفجارات، أعمال الشغب والعنف ضد المدنيين. آخر ملاحظة هي أبريل ٢٠٢٤.

B. عدد الأشخاص الذين يواجهون ضغوط الأمن الغذائي أو أزمة الأمن الغذائي (وما هو أسوأ). تتضمن العينة ما يصل إلى ٣٤ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بيانات الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ هي تقديرات.

C. حصة إجمالي صادرات أفريقيا جنوب الصحراء المتجهة إلى الصين. تشمل مجموعات البلدان فقط بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

D. المتوسطات البسيطة لمجموعات البلدان. تشمل العينة ٤٥ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. السلع الصناعية،ويستبعد المصدرون أنجولا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وتمثل الدول غير الغنية بالموارد الدول المصدرة للسلع الزراعية والمستوردة للسلع الأساسية.

علاوة على ذلك، لا تزال الظواهر المناخية الشديدة الناجمة عن تغير المناخ، فضلا عن الأنواع الأخرى من الكوارث الطبيعية، تشكل مخاطر كبيرة في المنطقة، حيث أن الأحداث المناخية المتطرفة تزيد من احتمال تجدد الضغط التصاعدي على أسعار المواد الغذائية في الاقتصادات المتضررة. على سبيل المثال، أدى نمط الطقس الحالي لظاهرة النينيو إلى هطول أمطار وفيضانات أعلى من المتوسط في شرق أفريقيا، ولكنه أدى إلى جفاف شديد في الجنوب الأفريقي. ومن شأن زيادة تواتر وشدة حالات الجفاف أو الفيضانات أن تؤدي إلى تفاقم الفقر في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان (الشكل2 – B). وعلى المدى الطويل، يمكن أن تؤدي الزيادات الناجمة عن تغير المناخ في متوسط درجات الحرارة إلى

الإضرار بإنتاجية المحاصيل في جميع أنحاء المنطقة، مما يقلل الإمدادات الغذائية وكذلك الصادرات. ومن الممكن أن يضعف النمو في الصين أكثر من المتوقع، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الطلب على العديد من السلع التصديرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأسعارها، وخاصة المعادن والفلزات. وستتضرر بشدة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي أصبحت تعتمد بشكل ملحوظ على الصين كوجهة تصدير لهذه السلع الأساسية (الشكل ٣, ٦, ٢.ج). علاوة على ذلك، قد يؤدي تباطؤ النمو في الصين إلى مزيد من الانخفاض في استثمارات ذلك البلد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[١]

المبحث الثالث: آفاق الاقتصاد الإفريقي:

وفقاً للبنك الدولي، فإن النمو الاقتصادي في أفريقيا قد توسع بقوة على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، ولا تزال الآفاق الاقتصادية للمنطقة جيدة، وقد أقر خبراء البنك الدولي أيضا بأنه من أجل تعظيم آفاق التنمية الوطنية، ستحتاج بلدان المنطقة بوعي إلى استثمار أرباحها الجديدة في التخفيف من حدة الفقر، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين التعليم والصحة.

أولاً- الأداء الاقتصادي:

يؤكد تقرير آفاق الاقتصادي الأفريقي العام٢٠٢٣ أن الدول الأفريقية تواجه العديد من الصدمات، بما في ذلك تأثيرجائحة فيروس كورونا،وتعطل سلسلة التوريد العالمية الناجم عن الغزو الروسي لأوكرانيا، وبيئة التمويل العالمية القاسية ،مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقارة من عام ٢٠٢١ إلى ٨, ٤٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٨, ٣٪ تم تخفيضه .ومع ذلك ،لايزال الاقتصاد الأفريقي مرنا ومن المتوقع أن يستقر بمعدل نمومتوسط قدره ١, ٤٪(٢٠٢٣-٢٠٢٤)..[٢]

---

(1) The World Bank, **"Global Economic Prospects** ",Op.cit.p97.

(٢) أ.د. سالي محمد فريد ،»آفاق وتحديات الاقتصاد الإفريقي عام ٢٠٢٤»، رئاسة مجلس الوزراء،

ووفقاً لذات التقرير فإن معدل النمو يرتفع في شرق أفريقيا من ٤,٤ في المئة عام ٢٠٢٢ إلى ٥,١ في المئة عام٢٠٢٣ ليبلغ ٥,٨ في المئة عام٢٠٢٤ وباستثناء جنوب السودان، وبما أن الكثير من بلدان شرق أفريقيا تستورد السلع الأساسية، من شأن انخفاض الأسعار أن يصب لصالح نمو ناتجها المحلي الإجمالي. مع ذلك، لاتزال بعض المناطق تعاني من الجفاف وانعدام الأمن، مما قد يشكل تحديًا لتحقيق النمو الأعلى المتوقع.(١)

في حين أن في شمال أفريقيا، قد إرتفع النمو من نسبة مقدرة بـ١,٤ في المئة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٦ في المئة عام ٢٠٢٣ و٤,٤ في المئة عام ٢٠٢٤. وزتقع التقرير أن الزيادة أنشأت في عام ٢٠٢٣ إلى حد كبير عن تعافي المغرب من الجفاف المدمر، وانتعاش ليبيا من التقلبات في إنتاج النفط، ومع ذلك رأي وتوقع التقرير أن يتباطأ النمو في أفريقيا الجنوبية بمقدار ١,١ نقطة مئوية، من ٢,٧ في المئة في عام ٢٠٢٢ إلى ١,٦ في المئة في عام ٢٠٢٣. ولكن في حال اعتماد السياسات الصحيحة، يمكن أن يتعافى النمو إلى ٢,٧ في المئة في عام٢٠٢٤ ويعكس الانخفاض الحاد المتوقع في عام ٢٠٢٣ إلىّحد كبير الضعف المستمر في النمو في دولةّ جنوب أفريقيا، التي تعد أكبر اقتصاد وشريك تجاري في المنطقة، من نحو ٢,٠ في المئة في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٢ في المئة في عام ٢٠٢٣، في ظل تخبطها في تبعات ارتفاع أسعار الفائدة واستمرار انقطاع التيار الكهربائي على النشاط الاقتصادي،في حين أن معدل النمو في غرب أفريقيا ارتفع، على الرغم من تحديات الاقتصاد الكلي في بعض الاقتصادات الكبيرة في المنطقة، من ٣,٨ في المئة عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٩ في المئة عام ٢٠٢٣ و٤,٢ في المئة عام ٢٠٢٤. وتعكس هذه التوقعات الإيجابية ارتفاع النمو في الاقتصادات الصغيرة في المنطقة. ومن بين البلدان التسعة التي يتوقع أن تبلغ معدالت نموها ٥ في المئة أو أعلى في عام ٢٠٢٣، ثمانية منها هي اقتصادات صغيرة

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ١٠مارس ٢٠٢٤، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9098

(١) البنك الأفريقي للتنمية، « الأفاق الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠٢٣ «، ص٢.

تمثل ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة و٢٢ في المئة من النمو المتوقع.[١]

الشكل ٥: أداء وتوقعات النمو بحسب المنطقة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (بالنسبة المئوية)

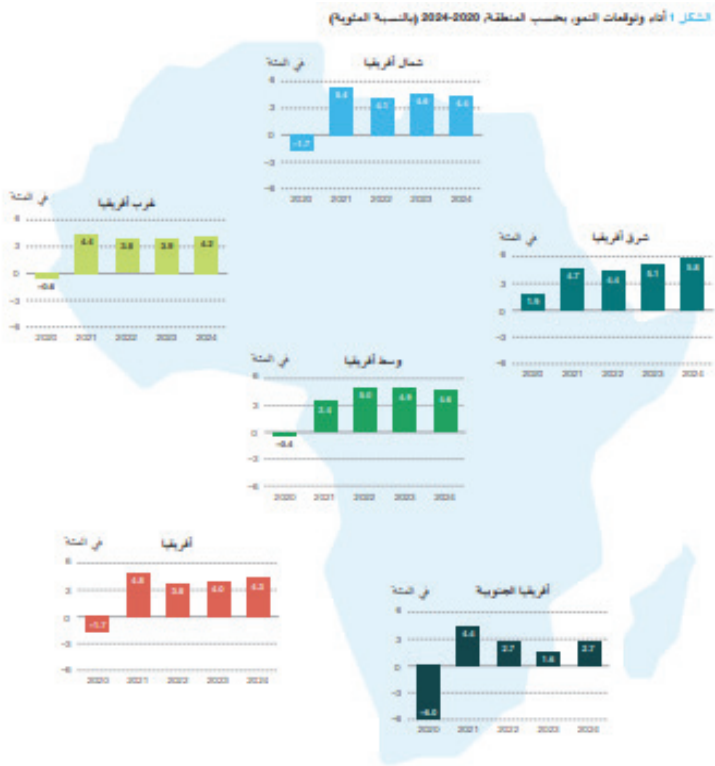

المصدر: البنك الأفريقي للتنمية، "الأفاق الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠٢٣"، ص٣.

ويعتقد صندوق النقد الدولي أن معدل النمو في أفريقيا يرتفع في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣نتيجة عودة الطلب الطبيعي في جميع أنحاء القارة، مدعوما بتيسير البيئة المالية العالمية ،كما هو مبين في الشكل التالي، مقابل ٢٠٢٣، من المتوقع أن تؤدي الزيادة في استثمارات القطاع الخاص والاستهلاك إلى زيادة في معدل النمو بنحو ٣,٤٪ من اقتصاد القارة في عام٢٠٢٤.[٢]

---

(١) البنك الأفريقي للتنمية، « الأفاق الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠٢٣ «، المرجع السابق .

(٢) أ.د. سالي محمد فريد ،»آفاق وتحديات الاقتصاد الإفريقي عام ٢٠٢٤»، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ١٠مارس ٢٠٢٤، https://www.idsc.gov.eg/

ونظرًا لأن الدولار الأمريكي يستخدم عملة احتياطية عالمية ووسيلة صرف دولية بارزة، فإن ارتفاعه في معظم عام ٢٠٢٢ (الشكل ٦) استجابة لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الاستمرار في رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم المرتفع باستمرار ولا تزال تؤثر سلباً على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. ومع اعتماد أكثر من نصف بلدان أفريقيا على الحبوب المستوردة، وكون القارة مستورداً صافياً للوقود الهيدروكربوني لتلبية احتياجاتها من الطاقة، فإن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى تضخيم الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاعات الكبيرة في أسعار الغذاء والطاقة العالمية بعد ذلك. الغزو الروسي لأوكرانيا. وتشير احتمالات غزو طويل الأمد لأوكرانيا والزيادة الأخيرة في أسعار النفط إلى استمرار الضغط على العملات الأفريقية وزيادة الضغوط التضخمية، لا سيما في البلدان التي كان للكوارث المناخية الناجمة عن المناخ تأثير سلبي على موسم النمو.[1]

الشكل ٦

Source: A frica's economic performance and outlook, p27, https://www.afdb.org/sites/default/files/aeo_2023-chap1-en.pdf

Article/details/9098

(1) A frica's economic performance and outlook, p27, https://www.afdb.org/sites/default/files/aeo_2023-chap1-en.pdf

ثانياً- مبررات التفاوت الاقتصادي في أفريقيا:

ومن هنا، يتسم التحول الاقتصادي في أفريقيا بالبطء والتقدم المحرز فيه متفاوت. ومبررات ذلك، تتمثل على النحو التالي: [١]:

- فوفقا لمؤشر التحول في أفريقيا، حصلت أفريقيا على متوسط نقاط بلغ ٣٠,٣ من أصل ١٠٠. وكان الأداء في القدرة التنافسية للصادرات هو الأدنى (بمتوسط ١٣,٨)، تليها الزيادات في الإنتاجية (بنتيجة ٢٧,٢). كما كان أداء القارة ضعيفًا فيما يتعلق بالتنويع (٣٨,٣) والارتقاء التكنولوجي (٢٩,٧). وكانت أهم الاقتصادات المتحولة هي تونس (٦٩,٥)، وجنوب أفريقيا (٦٠,٤)، والمغرب (٦٠,٢)، وإسواتيني (٦٠,٢)، وموريشيوس (٥٩,١).

- تفسر عوامل كثيرة، داخلية وخارجية، التحول الاقتصادي البطيء في أفريقيا. ومن بينها: الإفراط في الاعتماد على النمو الذي تقوده السلع الأساسية، وعدم كفاية البنية التحتية؛ عدم كفاية عدد العمال المهرة وانخفاض فرص الحصول على التمويل بأسعار معقولة؛ وضعف الإدارة المؤسسية، والصراعات المتكررة، وآثار تغير المناخ، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتزايد نقاط الضعف المتعلقة بالديون.

- إن الافتقار إلى التمويل الكافي والميسور التكلفة يتطلب اهتمامًا خاصًا ونهجًا عمليًا للانتقال من المليارات إلى التريليونات. ويتطلب الأمر من أفريقيا تعبئة الموارد المحلية والخارجية المتاحة. ومع ذلك، وبسبب عدم كفاية تعبئة الموارد المحلية من الناحية الهيكلية، لجأ العديد من البلدان الأفريقية إلى أسواق رأس المال الدولية لتمويل أهدافها الإنمائية، وغالبا بشروط غير مواتية. وقد أدى هذا إلى تفاقم نقاط الضعف المتعلقة بالديون، إذ تضاعف الدين الخارجي لأفريقيا تقريبًا منذ عام ٢٠١٠، من ٢١,٢ إلى ٣٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وزادت مدفوعات خدمة الديون من

(١) البنك الأفريقي للتنمية، "بشأن الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٤"، تحول أفريقيا، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، وإصلاح الهيكل المالي العالمي. الإجتماع ٥٠، (مايو ٢٠٢٤) نيروبي، كينيا، https://am.afdb.org/ar/2024-ljtmt-lsnwy/bshn-ljtmt-lsnwy-lm-2024

٥ , ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مما يستوعب حوالي ٣ , ١١٪ من الإيرادات الحكومية في أفريقيا.

➢ إن التكوين الحالي للهيكل المالي العالمي لا يتوافق مع الاحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة والاستجابات اللازمة للصدمات. وقد جعل إعادة هيكلة الديون أمراً بالغ التعقيد، حيث تظل عملية إعادة هيكلة الديون غير منظمة، وطويلة الأمد، ومكلفة. وقد شكل هذا مخاطر جسيمة على البلدان الأفريقية التي تتعامل مع ضائقة الديون (AEO 2022). علاوة على ذلك، فإنه يؤدي إلى انحراف الدعم المالي الدولي في حالات الطوارئ إلى حد كبير لصالح البلدان المتقدمة التي هي الأقل احتياجا إلى هذه الموارد. وبالتالي، فمن أصل ٦٥٠ مليار دولار أمريكي في هيئة حقوق السحب الخاصة التي أصدرها صندوق النقد الدولي، تلقت أفريقيا ٣٣ مليار دولار أمريكي فقط أو ٥ , ٤٪، وهو مخصص لا يتسق مع أولويات التنمية في القارة والتحديات الأساسية التي تواجهها. بالإضافة إلى ذلك، من أصل ١٧ تريليون دولار أمريكي (أو ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) كتدابير مالية إجمالية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، شكلت أفريقيا ٥ , ٨٩ مليار دولار أمريكي فقط أو ٥ , ٠٪ من القيمة العالمية (AEO 2022).

➢ ساهم ضعف التصنيف الائتماني والتخفيضات المتكررة في التصنيف الائتماني السيادي في أفريقيا في وجود نظام مالي دولي غير عادل. خلال جائحة كوفيد-١٩، قامت واحدة على الأقل من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى بتخفيض تصنيفها الائتماني ٦١ من أصل ١٥٤ دولة ذات تصنيف سيادي. وشكلت البلدان النامية تقريبا جميع عمليات التخفيض السيادية، والتوقعات السلبية، ومراجعات التخفيض، حيث شكلت البلدان المتوسطة الدخل ٦٠٪ من التخفيضات. فالبلدان المتقدمة، التي شهدت زيادات أكبر بكثير في الديون والتباطؤ الاقتصادي، تجنبت إلى حد كبير خفض التصنيف الائتماني، وعززت قدرتها على الوصول إلى تمويل السوق المنخفض التكلفة. وقد أثرت الطبيعة المسايرة للدورة الاقتصادية لهذه التخفيضات على أكثر من ٥٦٪

من البلدان الأفريقية المصنفة، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ ٣١,٨٪ ومتوسطات المناطق الأخرى. وقد صاحبت هذه التخفيضات سيل من المراجعات السلبية لتوقعات تصنيف البلدان الأفريقية، مما أدى إلى مزيد من الإضرار بثقة المستثمرين، مما أدى إلى زيادة ارتفاع تكاليف الاقتراض.

➢ مع ضعف التصنيفات وخفض التصنيف الائتماني، تحمل السندات السيادية لأفريقيا أسعار فائدة أعلى بكثير، مما يؤدي إلى «علاوة ديون أفريقيا». وتشير الأدلة التجريبية إلى أنه في عام ٢٠٢١، تم إصدار سندات الأورو السيادية الأفريقية بعائدات أعلى من ٥٪، وفي ٤٠٪ من الحالات، تجاوزت ٨٪. وفي المقابل، بلغ متوسط عائد السندات السيادية للاقتصادات المتقدمة ١,١٪ و٩,٤٪ لاقتصادات الأسواق الناشئة. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن البلدان الأفريقية تدفع فوائد أكثر بنسبة ٥٠٠٪ عند الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية مقارنة بالمعدلات التي يمكن الحصول عليها من خلال الاقتراض من البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٢٤، ستدفع البلدان الأفريقية حوالي ٧٤ مليار دولار أمريكي في خدمة الديون، ارتفاعًا من ١٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، أي ما يقرب من خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل عقد من الزمن، ويرجع ذلك أساسًا إلى تشديد الظروف المالية العالمية.

➢ أدى التشتت الكبير في المشهد المالي العالمي للمناخ إلى إعاقة تدفقات الموارد اللازمة لطموحات التحول الأخضر في القارة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. لقد أدى تعدد الجهات الفاعلة في الهيكل المالي العالمي للمناخ إلى خلق نوع من هيكل تمويل المناخ الذي أدى إلى ضعف التنسيق، والافتقار إلى الشفافية والمساءلة المناسبتين، وعدم فعالية تقديم تمويل المناخ. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت البنية أكثر تعقيدًا في مراقبة التدفقات الواردة والإبلاغ عنها والتحقق منها، بالإضافة إلى تحديات جمع البيانات. ولدى كل صندوق للمناخ مجموعته الخاصة من القواعد واللوائح والإجراءات بشأن كيفية التقدم بطلب للحصول على التمويل واستخدام الأموال المستلمة. وهذا ما جعل من الصعب للغاية على البلدان التي تحتاج إلى الموارد الامتثال

لكل هذه الشروط المعقدة والمتطلبات الصارمة. ونتيجة لهذه البنية غير المتسقة لتمويل المناخ العالمي، قامت أفريقيا بتعبئة ٢٩,٥ مليار دولار أمريكي فقط من تمويل المناخ في ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ (أي ٤,٥٪ من إجمالي تدفقات تمويل المناخ العالمي)، وهو مبلغ أقل بكثير من أن يفي باحتياجات القارة من تمويل المناخ. وتقدر مساهماتها المحددة وطنيا بنحو ٢٤٢,٤ مليار دولار أمريكي سنويا حتى عام ٢٠٣٠.

➢ وبالتالي فإن إصلاح الهيكل المالي الدولي أمر بالغ الأهمية لتمويل التحول في أفريقيا. ولابد من إصلاحها لجعلها أكثر مرونة وأكثر ملاءمة للغرض في المشهد الاقتصادي العالمي المتطور. وهذا من شأنه أن يسمح بسد الفجوة التمويلية بين الأغنياء والفقراء بشكل فعال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة تمويل التنمية من المليارات إلى التريليونات لمواجهة حجم وطبيعة التحديات العالمية الحالية. ومن وجهة نظر أفريقيا، فإن إصلاح الهيكل المالي العالمي سيؤدي أيضا إلى جعل تسوية ديون أفريقيا وعملية إعادة الهيكلة أكثر سلاسة واستباقية، وجعل التصنيفات الائتمانية السيادية أكثر موضوعية وغير مبنية على المخاطر المتصورة، ومساعدة القارة على المسار السريع للتحول الهيكلي والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

➢ يؤدي البنك، بصفته المؤسسة المالية الرائدة في أفريقيا، دورًا حاسمًا في دفع التحول الاقتصادي في أفريقيا. يعد البنك، الذي أُنشئ قبل ٦٠ عاما بهدف شامل يتمثل في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في بلدانه الأعضاء الإقليمية، وبالتالي المساهمة في القضاء على الفقر، فاعلا حاسما في تمويل التحول في أفريقيا. ويتعين الآن، أكثر من أي وقت مضى، توسيع نطاق مشاريعه التحويلية لزيادة تأثيرها على أرض الواقع ودعم جهود البلدان الإقليمية لتحويل اقتصاداته هيكليا.

➢ لذلك هناك حاجة إلى تسريع عملية التحول في أفريقيا في سياق إصلاح النظام المالي الدولي. ستزود الأحداث المعرفية المقترحة صناع السياسات بأدوات التشخيص والسياسات اللازمة لتحديد الإصلاحات اللازمة لتسريع عملية التحول الهيكلي في أفريقيا، ومعالجة الحواجز والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق هذا الهدف. وسيولون

اهتمامًا خاصًا لقيود التمويل، ويناقشون الإصلاحات المقترحة للهيكل المالي الدولي وتأثيراتها المحتملة على جهود التحول في أفريقيا، ويقيمون بشكل نقدي الدور التحويلي الذي يؤديه البنك منذ إنشائه، بهدف تقديم توصيات للتحسين وتوسيع نطاق عمله.

والغالب على الظن أنّ من المتوقع أن ينتعش النمو في عام ٢٠٢٤ ثم يظل عند معدلات مماثلة وستقود القطاعات غير النفطية هذا التعافي،. ومن ثم، فمن المتوقع أن تتوقف الصادرات على جانب الطلب، في حين يعمل كل من الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت على دفع النمو. وسيعتمد تحقيق معدلات نمو أعلى على الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد.

تناولت هذه الدراسة دور الحوكمة التنمية في أفريقيا، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً – النتائج:

تُواجه حوكمة التنمية الاقتصادية في إفريقيا العديد من العقبات، بحيث أوضحت الأزمات المتعددة أن البلدان التي تتمتع بمؤسسات اقتصادية قوية قادرة على مواجهة هذه التحديات بشكل أكثر فعالية واستعداداً بشكل أفضل لتحقيق انتعاش قوي ــ وينطبق هذا على البلدان على جميع مستويات التنمية، كما ندرك أن معالجة الفساد قضية دولية، نظرا لدور المهن التي تمكن الفساد ومجالات الاختصاص التي توفر الملاذ الآمن لعائداته، وعليه يُعد الفساد في إفريقيا من أهم العقبات التي تُواجه التنمية الاقتصادية، حيث يُؤثر على كفاءة الحكومات، ويُقلل من الثقة في المؤسسات، ويُعيق الاستثمار الأجنبي.

ولذلك، من المهم تكثيف الجهود والتأهب بشأن قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد وعدم الكفاءة حيث تُعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف في كفاءة المؤسسات الحكومية، مما يُؤثر على قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل فعال،كما يجب الحد من الاستعمار الاقتصادي حيث تُؤثر سياسات المؤسسات الدولية على الاقتصادات

الإفريقية بشكل سلبي، مما يُؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتقليل قدرة الدول الإفريقية على التحكم في مصيرها الاقتصادي،وأيضاًعدم المساواة، الذي تُعاني منه العديد من الدول الإفريقية في توزيع الثروة والدخل، مما يُؤدي إلى زيادة الفقر، ويُقلل من فرص التنمية.

وبناء على ما سبق، فقد كشفت الدراسة من البيانات، أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر المشاركة والمساءلة على النمو الاقتصادي في أفريقيا.

ثانياً- التوصيات:

- ✓ الالتزم بالشفافية وضمانات المساءلة.
- ✓ الحـرص علـى إصدار قوانيـن وأنظمة صارمة.
- ✓ ضمان اتخاذ إجراءات علاجية على صعيد الحوكمة.
- ✓ ينبغي لواضعي السياسات أن يشجعوا السياسات الاقتصادية التي تحسن فعالية الحكومة، والرقابة القوية على الفساد، والخدمات العامة النظيفة، وتحسين الصفات التنظيمية.
- ✓ من الضروري زيادة الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد للحد من تأثير تقلب أسعار النفط على المالية العامة والأداء الاقتصادي والحد من الفقر.
- ✓ مواجهة التحديات والمخاطر والمساهمة في تحقيق الرخاء للمواطنين.
- ✓ إجراء إصلاحاتٍ واسعةٍ لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة المتنافسة.

قائمة المصادر:

١. أ.د. سالي محمد فريد ،"آفاق وتحديات الاقتصاد الإفريقي عام ٢٠٢٤"، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ١٠مارس ٢٠٢٤ ، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9098

٢. البنك الأفريقي للتنمية، " الأفاق الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠٢٣ "، ص٢.

٣. البنك الأفريقي للتنمية ،" بشأن الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٤ "، تحول أفريقيا، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، وإصلاح الهيكل المالي العالمي. الإجتماع ٥٠، (مايو ٢٠٢٤) نيروبي، كينيا، https://am.afdb.org/ar/2024-ljtmt-lsnwy/bshn-ljtmt-lsnwy-lm-2024

٤. د.غادة أنيس البياع،" التصنيع مسار أفريقيا البديل نحو التنمية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٤، أكتوبر (٢٠٢٠)، ص ١١-١٢.

٥. د.نوال بن قلوش، "الحوكمة والتنمية تكامل أم تقاطع؟ "، أشغال الملتقي الوطني الإفتراضي حول: حوكمة التنمية في أغريقيا: تحديتت الراهن وصعوبات النهوض، ١٠ فيفري (٢٠٢١)، بالجزائر، ص ٧٧-٧٨.

٦. طارق عبد العال حماد، حوكمة ا الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم - المبادئ- التجارب - المتطلبات، الدار الجامعية،(٢٠٠٧) الإسكندرية، مصر، ص١١.

٧. عمرو خان، "فرص وتحديات مقايضات الديون الإفريقية بالمناخ "، السياسية الدولية، ١١-١٠-٢٠٢٣، https://www.siyassa.org.eg/News/19705.aspx

٨. مصطفي سليمان: حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية،(٢٠٠٨) الإسكندرية ،مصر، ص ٨٠.

٩. يوسف برقوق & عامر ضبع، " التحديات الداخلية والخارجية للسياسات التنموية في إفريقيا "، في المتقى الوطني الافتراضي حول: حوكمة التنمية في إفريقيا تحديات الراهن وصعوبات النهوض،

جامعة امحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (٢٠٢١فيفري)، بومرداس، ص ٤٠٠.

١٠. اليونسكو، "٧٥ عاماً من العمل: اللجان الوطنية تروي قصصها"، UNESCO PUBLISHING،، (٢٠٢٢)، ص ١٢٦.

المصادر الاجنبية:

11. A frica's economic performance and outlook, p27,https://www.afdb.org/sites/default/files/aeo_2023-chap1-en.pdf

12. Aderemi, A., Agaigbe, F.. Challenges of Economic Development in Africa: The Dichotomy of a Debate and the Africanist View. In: Oloruntoba, S., Falola, T. (eds) The Palgrave Handbook of African Politics, Governance and Development. Palgrave Macmillan, October 2017, New York. https://doi.org/10.1057-95232-349-1-978/35_8.

13. ahyaoui, Ismahen and Bouchoucha, Najeh, "The long-run relationship between ODA,growth and governance: An applicationof FMOLS and DOLS Approaches", Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper No. 102303, posted 10 Aug 2020, p7. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/102303

14. Akinola, (A.O). Economic Reforms in Africa: A Critical Appraisal. In: Oloruntoba, S.O., Falola, T. (eds) The Palgrave Handbook of African Political Economy. Palgrave Handbooks in IPE. Palgrave Macmillan, Cham,June 2020,p488.https://doi.org/10.1007-030-3-978/2_2-38922.

15. Alamgir.(M). Corporate Governance: A Risk Perspective. Paper presented to: Corporate Governance

Development Trajectory: Past, Present,andFutureDirections".In: Lopes, C.,Hamdok, A., Elhiraika, A. (eds) Macroeconomic Policy Framework for Africa's Structural Transformation. Palgrave Macmillan, Cham,July 2017. https://doi.org/10.1007-3-978/2_0-51947-319.

18. Cubitt.)c), An Introduction to Governance in Africa, Governance in Africa, UK .2014.1(1): 1, p. 4, DOI: http://dx.doi.org/10.5334/gia.ae .

19. Dr. Simutanyi (Neo), The state and economic development in Africa: Challenges for post-apartheid South Africa", Paper presented at the Harold Wolpe Memorial Trust Eastern Cape Lecture Series ,16 October 2006, East London,,p 1.

20. Freeland.(C). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks. Paper presented to: Governance and Reform: Paving the way to Financial Stability and Development. a conference organized by the Egyptian Banking Institute. (2007). Cairo. May 78-. Kjær, A.M. Debate on Governance in Africa: An Emerging Political Economy Paradigm. In: Mudacumura, G., Morçöl, G. (eds) Challenges to Democratic Governance in Developing Countries. Public Administration, Governance and Globalization, (November 2013). Vol 11. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007-3-978/2_9-03143-319 .

16. Bojic, D., Clark, M., Urban, K," التركيز على الحوكمة من أجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفني" دعم الحكومة والسياسات ورقة الاطار، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, (2023) ،ص8، روما ،Food & Agriculture Org.

17. Cheru,)F(."Africa's

Corporate Governance and Reform: Paving the way to Financial Stability and Development. a conference organized by the Egyptian Banking Institute. (2007). Cairo. May 78-.

21. Institute for Economics & Peace (IEP) ,« Global Peace Index 2023: Measuring peace in a complex world », June (2023), New York,p4.

22. Kaufmann (D), Kraay (A), Mastruzzi (M). Growth and governance: A reply, The Journal of Politics, he University of Chicago Press, Volume .69, Number .2, (May 2007), Chicago, p555.

23. Kaufmann D KA. The World Bank Group, The Worldwide Governance Indicators (WGI) project. http://info.worldbank.org/governance/wgi/.Worldbank.org

24. Kaufmann, D., Kraay, A. & Mastruzzi, M. "The Worldwide Governance Indicators: A summary of methodology, data and analytical Issue", World Bank Policy Research Working" Paper No. 5431. cal Issues. World Bank Policy Research Working Paper No. 5431. http://ssrn.com/abstract=1682130. Published online 1999.

25. Kjær, A.M. Debate on Governance in Africa: An Emerging Political Economy Paradigm.

26. Leal Filho, W., de Sousa, L.O., Pretorius, R. "Future Prospects of Sustainable Development in Africa" .In: Leal Filho, W., Pretorius, R., de Sousa, L.O. (eds) Sustainable Development in Africa. World Sustainability Series. July 2021, Springer, Cham.https://doi.org/10.1007-030-3-978/

Perceptions Index 2023", Berlin, January 30, 2024 ,https://www.transparency.org/en/cpi/2023

31. UN. Population and Vital Statistics Report Statistical Papers Series A, Vol. LXXIII PP. 1–28 Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. https://digitallibrary.un.org/record/3868779.; 2021.

32. WB. World Bank Annual Report 2021 The International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) and the International Development Association (IDA) PP:1–122.

4_3-74693

27. M B A K U (J M) , Governance, Wealth Creation and Development in Africa: The Challenges and the Prospects ", African Studies Quarterly ,Volume 4, Issue 2 , Summer 2000, Florida,p 33.

28. Onuoha,) G.). The State, Resources and Developmental Prospects in Sub-Saharan Africa. In: Oloruntoba, S.O., Falola, T. (eds) The Palgrave Handbook of African Political Economy. Palgrave Handbooks in IPE. June 2020, Palgrave Macmillan, Cham.https://doi.org/10.1007-38922-030-3-978/34_2

29. The World Bank , « The World Bank in Africa », Oct 05 (2023) ،,Washington, DC, https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview

30. T r a n s p a r e n c y International, « Corruption